السنة الرابعة والعشرون العدد 89/ شهر حزيران/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2025/4/17

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i89.1494

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Analyzing the role of the manufacturing industry in growth and employment levels in the Iraqi economy after 2003

تحليل دور الصناعة التحويلية في مستويات النمو والتشغيل في الاقتصاد العراقي بعد العام 2003

عقيل عبد النبي الدلفي /الباحث
Aqeel Abdulnabi Al-Delphi
Aqeel_AbdAlnabee@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د. فلاح خلف علي الربيعي /المشرف
Falah Khalaf Ali Al-Rubaie
faalah@uomustansiriyah.edu.i

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية

Abstract

The manufacturing sector is one of the most important economic sectors, as it contributes to providing job opportunities and achieving economic growth. However, this sector in Iraq suffers from major challenges, most notably the lack of investment, insufficient infrastructure, and weak competitive capabilities, which have affected the levels of growth and employment in this sector. This research aims to study the role of the manufacturing sector in Iraq and explore the weaknesses in the indicators of the manufacturing sector in Iraq that have contributed to the decline in the role of this sector in growth and employment. The research reached a main conclusion that the weakness of most indicators of the manufacturing sector led to a weak role of this sector in growth and employment. The research recommended the need to stimulate investments to modernize the infrastructure and improve technology to enhance growth and employment in the manufacturing sector.

Keywords: Employment levels, growth rates, manufacturing sector

المستخلص

يعد قطاع الصناعة التحويلية أحد أهم القطاعات الاقتصادية، أذ يسهم في توفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، ومع ذلك، فإن هذا القطاع في العراق، يعاني من وجود تحديات كبيرة، من أبرزها نقص الاستثمار، وعدم كفاية البنية التحتية، وضعف القدرات التنافسية، مما أثر على مستويات النمو والتشغيل في هذا القطاع. يهدف هذا البحث إلى دراسة دور قطاع الصناعة التحويلية في العراق، واستكشاف نقاط الضعف في مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية في العراق التي أسهمت في تراجع دور هذا القطاع في النمو والتشغيل. وتوصل البحث إلى استنتاج رئيسي مفاده ضعف اغلب مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية مما أدى إلى ضعف دور هذا القطاع في النمو والتشغيل، وأوصى البحث بضرورة تحفيز الاستثمارات لتحديث البنية التحتية وتحسين التقنية لتعزيز النمو

والتشغيل في قطاع الصناعة التحويلية.

الكلمات الرئيسية: مستويات التشغيل، معدلات النمو، قطاع الصناعة التحويلية.

المقدمة

يعد قطاع الصناعة التحويلية احدى من أهم القطاعات الاقتصادية، أذ يسهم في توفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، ومع ذلك، فإن هذا القطاع في العراق، يعاني من وجود تحديات كبيرة، من أبرزها نقص الاستثمار، وعدم كفاية البنية التحتية، وضعف القدرات التنافسية وترتبط معظم هذه التحديات بضعف فعالية السياسة الصناعية، ويسلط هذا البحث الضوء على تحليل دور السياسة الصناعية في تحفيز النمو والتشغيل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق.

أهمية البحث: تعود إلى أهمية تحفيز دور قطاع الصناعة التحويلية في النمو والتشغيل في ظل حالة التراجع والتدهور التي شهدتها جميع مؤشرات هذا القطاع بعد العام 2003.

مشكلة البحث: يعاني قطاع الصناعة التحويلية في العراق من العديد من التحديات، من أبرزها القصور في البنية التحتية، ونقص الكفاءات والخبرات، وضعف القدرة التنافسية، مما أدى إلى انخفاض مستويات التشغيل في قطاع الصناعة التحويلية، وانخفاض معدلات النمو في فروع الصناعة التحويلية، واثر ذلك في تحقيق فدرات تنافسية حقيقية في هذا القطاع

فرضية البحث: أن أخفاق قطاع الصناعة التحويلية في العراق في أداء دوره التنموي والتشغيلي يعود إلى حالة الجمود الهيكلي التي شهدتها اغلب مؤشرات هذا القطاع بعد العام 2003.

هدف البحث: يهدف البحث إلى استكشاف نقاط الضعف في مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية في العراق التي أسهمت في تراجع دور هذا القطاع في النمو والتشغيل.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، المستند على تقارير وإحصاءات وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي، وعلى البحوث والدراسات ذات الصلة بتطوير الصناعة التحويلية في العراق.

هيكلية البحث: يضم البحث ثلاث محاور، وهي

المحور الأول: الإطار النظري للصناعة التحويلية.

المحور الثاني: تحليل واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022

المحور الثالث: تحليل واقع فروع الأنشطة الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2015-2022

المحور الأول/ الإطار النظري للصناعة التحويلية

تعد الصناعة التحويلية من أهم الأنشطة الإنتاجية التي تركز عليها الدول، وتحتل مكانة مركزية في اقتصاديات المجتمعات الحديثة، فهي المحرك الذي لا غنى عنه في عملية التقدم الاقتصادي وما ينعكس ذلك على تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتعد الصناعات التحويلية ضرورية وخاصة للدول النامية من أجل توسيع قاعدة التنمية لديها وتلبية احتياجاتها المتزايدة، حيث تبرز أهميتها في حياة الدول وشعوبها لمواكبة متطلبات العصر.وتقدمه من خلال ما توفره من آلات ومعدات وأجهزة حديثة وغيرها مما تقوم عليه أو تعتمد عليه الأنشطة الأخرى. (مهدي، فارس محمد، 2011، ص 281)' ويعود التركيز على قطاع الصناعة التحويلية إلى كونه من القطاعات المهمة التي تحرص عليها الدول في مراحل التنمية المختلفة، وقدرته على استخدام الموارد بكفاءة وتنمية المهارات البشرية المتميزة بشكل مستمر، بالإضافة إلى قدرته على توفير فرص عمل منتجة ودائمة، كما يتمتع هذا القطاع بارتباطات مهمة للأمام والخلف، وتشمل الصناعة التحويلية مجموعة واسعة

من عمليات الإنتاج، يمكن تصنيف على نطاق واسع إلى نوعين رئيسيين. (عمارة، أمين محمد، 2003، ص 146).

أ- **العمليات التحويلية**: تتضمن هذه تغيير شكل المواد الخام أو المواد الأولية. على سبيل المثال، تحويل القطن الخام إلى منسوجات قطنية هي عملية تحويلية حيث تخضع المادة الخام لتغييرات كبيرة لتصبح منتجًا نهائيًا.

ب-**عمليات التجميع:** تتضمن هذه تجميع أجزاء مختلفة لإنشاء منتج نهائي. هذا شائع في الصناعات مثل السيارات والآلات الزراعية، حيث يتم تجميع مكونات مختلفة لإنتاج السيارات أو الآلات.

1- **تعريف الصناعة التحويلية:** تُعرف الصناعة التحويلية، على أنها مجموعة من المؤسسات والمشاريع والشركات التي تنتج سلعاً من نفس النوع حتى وإن لم تكن متجانسة، وتعمل في أطار القطاع الصناعي الذي يُعرَّف بأنه وحدة كبيرة ورئيسية في الاقتصاد، ويتكون من عدد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تعمل على استخرج المواد الخام من الطبيعة وتحولها إلى سلع مادية وطاقة للإنتاج والاستهلاك الشخصي، وخدمات ذات طابع صناعي تهدف إلى الحفاظ على قيمتها الاستعمالية وإعادة تصنيعها، وتتنوع الصناعات بين (الصناعات الاستخراجية، القائمة على استخراج مختلف المواد الخام والوقود والموارد الطبيعية من باطن الأرض، وتتطلب توفير المواد الخام استثمارات كبيرة وتكنولوجيا عالية)، (والصناعات التحويلية التي ينطوي نشاطها على تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة)، ولذلك تسعى الدول إلى تطوير هذه الصناعات والاعتماد عليها بشكل أكبر في اقتصاداتها، وتعد الصناعة التحويلية أمرًا بالغ الأهمية لتحويل المواد الخام إلى منتجات تلبي مختلف المتطلبات، وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو والتشغيل. (المعماري، عبد الغفور حسن، 2010، ص 14). وتتضمن الصناعة التحويلية، عمليات تحويل مختلفة للمواد الخام، لأجل تغيير شكلها وجعلها مناسبة لاستخدامات جديدة، يمكن تصنيف هذه العمليات إلى ثلاثة أنواع رئيسة: (الديب، محمد محمود، 2008، ص 769).

أ- تصنيع المواد الخام: يتضمن ذلك المعالجة الأولية للمواد الخام لجعلها قابلة للاستخدام.

ب- تجميع الأجزاء المصنعة: تتضمن هذه العملية تجميع أجزاء مختلفة لإنشاء منتج نهائي.

ث- تركيب وتصنيع المواد الخام: يتضمن ذلك تركيب الأجزاء وعمليات التصنيع الإضافية لإنتاج المنتج النهائي.

تتم جميع هذه الأنشطة عادةً في المصنع، حيث يساعد تقسيم العمل بين العمال واستخدام الآلات التي تعمل بالطاقة في إنتاج السلع الملموسة وزيادة قيمتها. كما عرفت الأمم المتحدة الصناعة التحويلية، بأنها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية إلى مواد جديدة. يمكن أن يحدث هذا التحويل من خلال وسائل مختلفة، سواء كانت ميكانيكية أو يدوية، ويمكن أن يحدث في المصانع أو حتى المنازل، ويمكن بيع منتجات هذه العمليات إما بالجملة أو بالتجزئة، ويسلط هذا التعريف الواسع الضوء على تنوع وأهمية الصناعة التحويلية في سياقات ومقاييس مختلفة. (التميمي، عباس علي، 1986، ص 12). ويمكن القول، أن الصناعة التحويلية هي نشاط يتم في المصانع، وتعتمد على أحد مصادر الطاقة في عملية الإنتاج وتستخدم المواد الخام التي يتم الحصول عليها من الخامات المعدنية أو النباتات والحيوانات أو المواد المعالجة سابقا لصنع مواد جديدة، وتحتوي على خصائص مختلفة في الشكل أو النوع لتلبية الطلب المتزايد للبشرية، سواء في إنتاج السلع الاستهلاكية المباشرة أو في إنتاج المنتجات الوسيطة التي تدخل في الصناعات المختلفة كمواد أولية.

2-**أهمية الصناعة التحويلية:** يعد قطاع الصناعة التحويلة قطاعًا مهمًا من قطاعات الاقتصاد، ويمكن وصفه بأنه الأساس الذي تعتمد عليه جميع الأنشطة الأخرى في التنمية والتقدم، وبفضل الأدوات والأساليب الحديثة توفر أساليب الإنتاج وخلق قاعدة اقتصادية لزيادة الدخل القومي، وتعتمد عليها القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في تلبية احتياجاتها من الآلات والمعدات والأجهزة، يمكن أن يكون أحد العوامل المهمة لزيادة قوة الدولة وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري هو قدرتها على إنتاج العديد من المواد الصناعية ذات الأهمية الاستراتيجية، ولم تعد الصناعة سلاحا اقتصاديا فحسب، بل أصبحت سلاحا سياسيا تستخدمه الدول الصناعية الكبرى للضغط على الدول المنتجة للمواد الخام. (شيع، محمد جواد، 2007، ص 4). لذلك يتفق معظم خبراء الصناعة على أن أهمية الصناعة التحويلية في سياق عملية التنمية الاقتصادية تكمن فيما يلي: (مهدي، فارس محمد، 2011، ص 282).

أ- النمو الاقتصادي: تساهم الصناعة التحويلية في زيادة الدخل القومي وضمان الاستقرار الاقتصادي.

ب-التوظيف: تخلق هذه الصناعة العديد من فرص العمل وتحسن مستوى معيشة الناس.

ت-الابتكار والتطوير التكنولوجي: تتيح الصناعة التحويلية إدخال تقنيات وابتكارات جديدة.

ث-إمكانات التصدير: تتيح صناعة المعالجة إنتاج منتجات التصدير والوصول إلى الأسواق الخارجية.

ج-سلاسل الإنتاج: ترتبط هذه الصناعة ارتباطًا وثيقًا بالصناعات الأخرى، لذا فإن تطويرها يساهم في نمو الاقتصاد ككل.

ح-تصحيح العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبذلك تتوافر العملات الصعبة من جهة، وتسهم الصناعة الإنتاجية ولاسيما الصناعة الثقيلة منها في زيادة القدرة على خلق الاستثمارمن جهةٍ أخرى، وتحقيق فائض اقتصادي من جهة أخرى.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الصناعة التحويلية تلعب دورًا مهمًا في تنمية اقتصاد البلدان، وتحفيز النمو والتشغيل، ولا يضمن هذا المجال التقدم الاقتصادي فحسب، بل يسمح أيضًا بإنشاء الهياكل الأساسية والقاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والصناعية.

المحور الثاني: تحليل واقع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي 2004-2022

أولاً: تحليل تطور أعداد مشاريع الصناعات التحويلية ومعدلات النمو بحسب القطاعات

2004-2022: من خلال جدول (1) وشكل (1) للمدة (2003-2022)، نلاحظ أهم التغيرات التي طرأت على أعداد المشاريع والمؤسسات الصناعية في قطاع الصناعة التحويلية. أذ احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى في عدد المشاريع في قطاع الصناعة التحويلية والتي بلغ (403) مشروع في العام 2004، ما نسبته (82.5%)، من أجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، وخلال المدة (2005-2007)، أخذت هذه المشاريع بالتراجع والانخفاض بشكل مستمر وبلغت(370-334-341)، على التولي، بسبب تدهور وتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية خلال هذه المدة، وخلال الأعوام (2012, 2011 2013,)، ارتفعت أهمية القطاع الخاص في هيكل الصناعة التحويلية أذ بلغت عدد المشاريع (493, 449,486)على التوالي، من أجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، وجاء ذلك نتيجة للتحسن النسبي في الوضع الأمني والدعم الحكومي للقطاع الخاص، لتعاود الانخفاض في العامين (2016-2017) مع انطلاق ومعارك تحرير الموصل وتوقف الداعم الحكومي للقطاع الخاص، وبلغت (504,493) مقارنة بالعام السابق، وما نسبته (91.0%,90.1%)، من أجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، لتستقر عند (720) مشروع في العام 2022. في المقابل جاء القطاع العام في المرتبة الثانية

من حيث عدد المشاريع في قطاع الصناعية التحويلية بواقع (73) مشروع في العام 2004، ما نسبته (14.9%)، من إجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، وخلال المدة (2006-2005) وبسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية تراجع عدد مشاريع القطاع العام وبلغت (67, 69)، على التوالي، من أجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، ونتيجة للدعم المقدم من قبل الحكومة للقطاع الصناعي وارتفاع أسعار النفط في العام 2012، ارتفع عدد هذه المشاريع ليصل إلى (88) مشروع من إجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، وخلال المدة (2022-2016)، شهد القطاع العام تراجع كبير في أعداد المشاريع وذلك لعدة عوامل منها (تعرض العراق للهجمات الإرهابية وتوقف عدد كبير من المشاريع ومنها الأزمة الصحية كوفيد –19)، وبلغ (54) مشروع في العام 2022، ما نسبته (6.3%)، من إجمالي مشاريع الصناعة التحويلية. أما القطاع المختلط فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع في الصناعة التحويلية والتي بلغت(13)، مشروع وبنسبة (2.6%)، في العام 2004 من إجمالي مشاريع الصناعة التحويلية وخلال المدة(2020-2005) شهد هذا القطاع تباين شديد في عدد المشاريع تارة ارتفاع وتارة أخرى انخفاض وبلغت (6 ,7) خلال الأعوام(2020 , 2019)، ما نسبته (, 1.1% 0.9%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أن مؤسسات هذا القطاع وحجم الاستثمارات فيه لم تشهد تطوراً كبير، فضلا عن افتقار هذا القطاع للمناهج الاستثمارية التي كانت موجهة للقطاع العام فقط.

جدول (1) تطور أعداد المشاريع والأهمية النسبية للقطاع (العام والخاص والمختلط) في الصناعة التحويلية للمدة(2004-2022)

السنة	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص	مجموع المشاريع	الأهمية النسبية للقطاع العام %	الأهمية النسبية للقطاع المختلط %	الأهمية النسبية للقطاع الخاص %
2004	73	13	403	489	14.9	2.6	82.5
2005	69	13	370	452	15.2	2.9	81.9
2006	67	10	334	411	16.3	2.4	81.3
2007	72	10	341	423	17.0	2.4	80.6
2008	-	-	-	-	-	-	-
2009	83	12	400	495	16.8	2.4	80.8
2010	83	11	406	500	16.6	2.2	81.2
2011	85	12	449	546	15.6	2.2	82.2
2012	88	12	486	586	15.0	2.0	83.0
2013	87	11	493	591	14.0	1.9	86.0
2014	81	9	508	598	13.5	1.6	85.0
2015	76	10	532	618	12.3	1.6	86.0
2016	49	6	504	559	8.8	1.1	90.1
2017	41	10	491	542	7.6	1.8	91.0
2018	35	6	535	576	6.1	1.0	92.9
2019	40	7	583	630	6.3	1.1	92.5
2020	32	6	619	657	4.9	0.9	94.2
2021	53	6	720	779	6.8	0.8	92.4
2022	54	6	791	851	6.3	0.7	92.9

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، أحصاء المنشآت (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، للسنوات(2022-2003)، سنة (2008)عدم وجود تقرير للانشغال بالتعداد السكاني

شكل(1)الأهمية النسبية لأعداد المشاريع في القطاع العام والخاص والمختلط في الصناعة التحويلية في العراق للمدة(2004-2022)

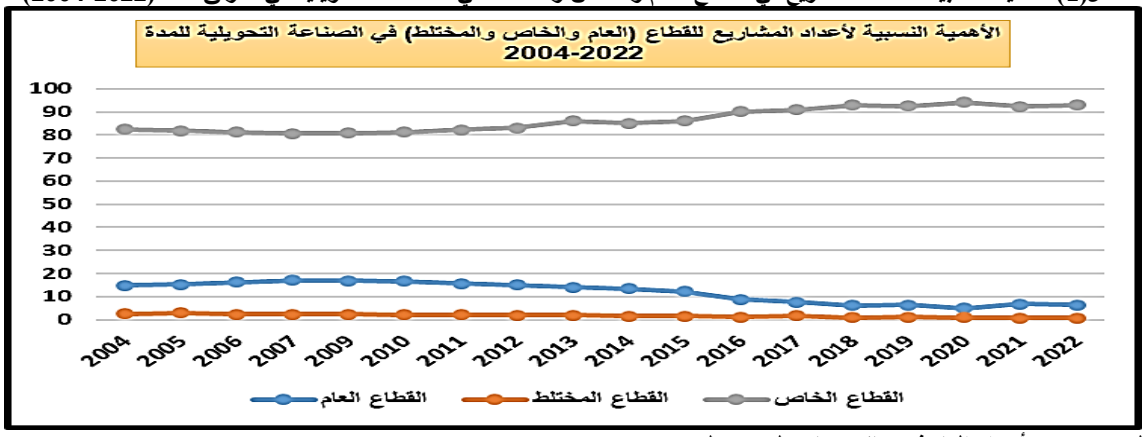

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (1).

أما معدل النمو السنوي في تشغيل القوى العاملة في القطاع العام والخاص والمختلط، يمكن ملاحظتها من خلال جدول (2)، الذي يبين معدل النمو السنوي القوى العاملة في القطاع العام والخاص والمختلط في الصناعة التحويلية وهي ما يلي:

1- في العام 2004، بلغ معدل النمو السنوي للقطاع الخاص في تشغيل القوى العاملة (71.4%)، وهو أعلى معدل نمو للقطاع الخاص في تشغيل القوى العاملة خلال المدة (2003-2022)، قبل أن يتراجع بشكل كبير إلى (28.8-%) في العام 2005، وهو أقل معدل نمو للقطاع في تشغيل القوى العاملة في المدة نفسها.

2- خلال المدة (2006-2022)، تباين معدل النمو السنوي للقطاع الخاص في تشغيل القوى العاملة بين الارتفاع والانخفاض وبلغ (13.6-% , 27.6%)، خلال هذه المدة

3- أما القطاع العام: شهد العام 2016 أعلى معدل للنمو السنوي في تشغيل القوى العاملة وبلغ (30.1-%)، وشهد العام 2019، أعلى معدل وبلغ (47.1%).

4- القطاع المختلط شهد أعلى معدل نمو سنوي في تشغيل القوى العاملة في العام 2020، وبلغ (77.0%)، في المقابل شهد اقل معدل نمو سنوي في العام 2022، وبلغ (64.7-%).

جدول (2) معدل النمو السنوي للقطاع العام والخاص والمختلط في الصناعة التحويلية للمدة (2004-2022)

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع المختلط	
	معدل النمو للمشاريع الصناعية	معدل النمو للقوى العاملة	معدل النمو للمشاريع الصناعية	معدل النمو للقوى العاملة	معدل النمو للمشاريع الصناعية	معدل النمو للقوى العاملة
2004	21.6	24.2	7.5	71.4	-18.8	11.7
2005	-5.5	7.1	-8.2	-28.8	0	-4.9
2006	-2.9	23.6	-9.7	-7.2	-23.0	-25.8
2007	7.5	2.8	2.1	-1.2	0	12.6
2008	-	-	-	-	-	-
2009	-1.2	3.2	2.0	6.0	9.1	25.2
2010	0	-2.6	1.5	-2.9	-8.3	-4.3
2011	2.4	1.9	10.6	5.2	9.1	4.3
2012	3.5	1.7	8.2	0.4	0	-3.6
2013	-1.1	0.6	1.4	1.1	-8.3	7.4
2014	-6.9	0.4	3.0	1.4	-18.2	15.4
2015	-6.2	3.1	4.7	6.7	11.1	5.2
2016	-35.5	-30.1	-5.3	-13.6	-40.0	-27.4
2017	-16.3	-8.9	-2.6	-6.4	66.6	10.9
2018	-14.6	-12.4	9.0	-2.9	-40.0	-26.2
2019	14.2	47.1	9.0	7.7	16.7	-11.0
2020	-20.0	24.3	6.2	0.1	-16.7	77.0
2021	65.6	-14.4	16.3	16.9	0	-22.1
2022	1.9	1.7	9.9	27.6	0	-64.7

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، أحصاء المنشآت (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، للسنوات (2003-2022)، سنة (2008) عدم وجود تقرير للانشغال بالتعداد السكاني.

ثانيا: تحليل قطاع الصناعة التحويلية بحسب حجم المشاريع وأعداد القوى العاملة:

ونلاحظ من جدول(3)وشكل(3)، للمدة(2004-2022)أن اغلب مكونات قطاع الصناعة التحويلية في العراق هي مشاريع صناعية صغيرة، وتسيطر هذه المشاريع على النسب الخاصة بأعداد المنشآت والقوى العاملة وقيمة الإنتاج وهي كالاتي:

1. جاءت المشاريع الصغيرة المرتبة الأولى ضمن مكونات هيكل قطاع الصناعة التحويلية في العراق، أذ تراوحت الأهمية النسبية لهذه المشاريع للمدة(2003-2011)، ما بين(95%- 98.5%)، من أجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، وتراوحت خلال المدة (2012-2022) ما بين (98%- 96.1%)، من أجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، أما مساهمة المشاريع الصغيرة في تشغيل القوى العاملة خلال المدة (2003-2011)، تراوحت ما بين (43.6% - 12.5%)، من أجمالي العاملين في الصناعة التحويلية، وخلال المدة (2012-2022)، تراوحت ما بين(- 33.9%

45.1%)، من أجمالي العاملين في الصناعة التحويلية، وكانت مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج خلال المدة (2003-2011) تتراوح بين (47.7% - 17.9%)، من إجمالي قيمة الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية، وخلال المدة (2012-2022)، تراوحت ما بين (46.0% - 18.2%)، من إجمالي قيمة الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية.

2. جاءت المشاريع الكبيرة في المرتبة الثانية ضمن مكونات هيكل الصناعة التحويلية في العراق، أذ تراوحت الأهمية النسبية لأعداد المشاريع الكبيرة للمدة (2003-2011)، ما بين(4.6%- 1.1%) من أجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، وخلال المدة (2012-2022) تراوحت ما بين(- 1.5% 3.0%)، من أجمالي مشاريع الصناعة التحويلية، في المقابل مساهمة المشاريع الكبيرة في تشغيل القوى العاملة خلال المدة (2003-2011)، تراوحت ما بين(55.7%-87.1%) من أجمالي العاملين في الصناعة التحويلية، وخلال المدة (2012-2022)، تراوحت ما بين (65.3%-53.7%)أما مساهمة المشاريع الكبيرة في الإنتاج خلال المدة (2003-2011) أخذت تتراوح ما بين (- 50.9% 81.7%)، من إجمالي قيم الإنتاج في الصناعة التحويلية، وخلال المدة (2012-2022)، أخذت تتراوح ما بين (80.0% - 52.1%)، من إجمالي قيم الإنتاج في الصناعة التحويلية.

3. في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في التشغيل وقيمة الإنتاج جاءت المشاريع المتوسطة ضمن مكونات هيكل الصناعة التحويلية في العراق، أذ تراوحت الأهمية النسبية لأعداد المشاريع المتوسطة للمدة(2003-2011)، ما بين(0.7% - 0.3%)، من إجمالي المشاريع في الصناعة التحويلية وتراوحت خلال المدة(2012-2022)ما بين(0.9%- 0.4%)، في المقابل كانت مساهمة المشاريع المتوسطة في تشغيل القوى العاملة خلال المدة(2003-2011)، تتراوح ما بين(- 0.4% 0.9%)، من أجمالي العاملين في الصناعة التحويلية، وخلال المدة(2012-2022)تراوحت ما بين(1.6% - 0.8%)، أما مساهمة المشاريع المتوسطة في الإنتاج خلال المدة (2003-2011) تراوحت ما بين(1.5%-0.4%)من إجمالي قيمة الإنتاج في الصناعة التحويلية وخلال المدة(2012-2022)، تراوحت ما بين (3.2% - 1.1%).

جدول(3)الأهمية النسبية لمشاريع الصناعية التحويلية حسب العدد والقوى العاملة وقيمة الإنتاج في العراق للفترة(2004-2022)

السنة	المشاريع الصغيرة %			المشاريع المتوسطة %			المشاريع الكبيرة %		
	أعداد المشاريع	القوى العاملة	قيمة الإنتاج	أعداد المشاريع	القوى العاملة	قيمة الإنتاج	أعداد المشاريع	القوى العاملة	قيمة الإنتاج
2004	96.8	30.9	47.7	0.5	0.8	1.4	2.7	68.3	50.9
2005	95	20.1	36.1	0.7	0.8	1.3	4.3	79.1	62.6
2006	96.2	21.8	39.5	0.4	0.4	0.7	3.4	77.8	59.8
2007	96.5	23.6	30.7	0.4	0.5	0.7	3	75.9	68.6
2008	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2009	95	12.5	17.9	0.5	0.4	0.4	4.6	87.1	81.7
2010	95.2	16.3	30.2	0.5	0.4	0.6	4.3	83.3	69.2
2011	98.5	43.6	47	0.3	0.7	1.5	1.1	55.7	51.6
2012	98	41.7	46	0.5	1	1.9	1.5	57.4	52.1
2013	96.9	33.9	36.1	0.8	1.3	2.6	2.3	64.8	61.2
2014	96.7	38.1	30.1	0.5	0.9	3.2	2.7	61	66.7
2015	97	34	24.7	0.4	0.8	1.1	2.6	65.3	74.2
2016	97.2	42.2	28.9	0.7	1.3	2	2.1	56.5	69.1
2017	97.4	45.1	24.8	0.6	1.2	1.4	1.9	53.7	73.8
2018	97	41.6	21	0.7	1.3	1.4	2.3	56.9	77.6
2019	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2020	96.8	42.9	21.5	0.7	1.4	1.4	2.5	55.7	77.1
2021	96.5	43	23.1	0.7	1.4	1.4	2.8	55.3	75.5
2022	96.1	42	18.2	0.9	1.6	1.3	3	56.1	80

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، أحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة(2003-2022)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، سنة(2008) عدم أجراء إحصاء صناعي للانشغال بالتعداد السكاني(2019)عدم أجراء إحصاء صناعي بسبب الأزمة الصحية

شكل(3)مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في عدد المشاريع والإنتاج والقوى العاملة في الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2003-2022)

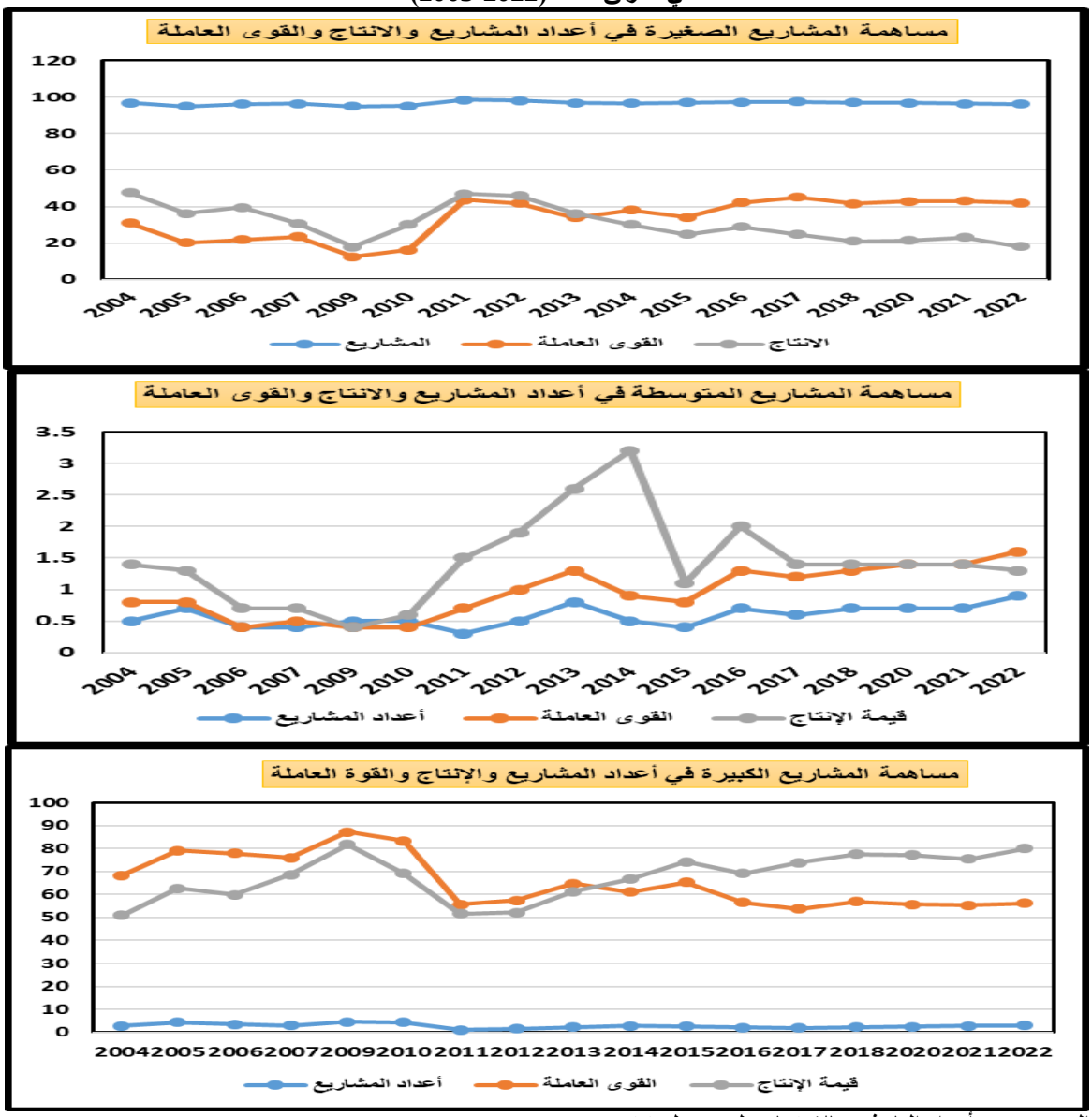

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (3).

المحور الثالث: تحليل واقع فروع الأنشطة الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي

تلعب الصناعة التحويلية دوراً فعالاً في تنمية وتقدم الاقتصاد الوطني، وقد مرت الصناعة التحويلية في العراق بفترات مختلفة من حيث مستوى التطور أو التراجع الصناعي، وكان ذلك انعكاساً للوضع السياسي، والظروف الاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق بعد العام 2003 والتي كان لها أثر سلبي أو إيجابي على تطور الصناعة التحويلية في العراق والتي شهدت تراجعا كبيرا في كافة قطاعات الاقتصاد بما فيها الصناعة التحويلية، ورافق ذلك تدهور مستمر في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتعتبر هذه المدة من أسوأ مراحل الصناعة التحويلية في العراق، إذ انخفض عدد المنشآت الصناعية في الصناعة التحويلية بشكل كبير خلال هذه المدة، ولتحليل هيكل الصناعة التحويلية حسب الفروع في العراق اعتمدنا على مؤشرات رئيسية في التحليل (عدد

المنشآت، عدد العاملين) من خلال دراسة هذه المؤشرات على مستوى كل فرع من فروع الصناعة التحويلية وتحديد مدى تطور أو تراجع كل فرع ومدى مساهمته في دعم الصناعة التحويلية، وبيان دور السياسة الصناعية في النمو والتشغيل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق. (خليل، سلمان مجد، وآخرون، 2021، ص 201).

أولاً: تحليل مؤشر عدد المشاريع حسب فروع الأنشطة الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية 2015-2022: نلاحظ من خلال جدول(4)(5)للمدة(2015-2022)، أن فروع الصناعات الخفيفة تسيطر على هيكل الصناعة التحويلية في العراق، وهذا يعطي دلالة على ضعف السياسة الصناعية في العراق أو أن صانع القرار التنموي في العراق لا يملك الإرادة التنموية لتنمية هذا القطاع الحيوي لتنويع الاقتصاد العراقي.

1- جاءت صناعة الأغذية والمشروبات في المرتبة الأولى أذ ارتفع عدد المشاريع من(5506)في العام 2015، إلى(6301) في العام 2016، وبمعدل نمو بلغ (14.4%)، من إجمالي المشاريع في الصناعة التحويلية، وخلال المدة (2017-2018)، شهدت هذه الصناعة زيادة ملحوظة في عدد المنشآت، وهذه الزيادة تعكس الجهود المبذولة لتعزيز هذا القطاع الحيوي الذي يلعب دورًا مهمًا في تلبية احتياجات السوق المحلية وتوفير فرص العمل، وبلغت(6572)مشروع، وبمعدل نمو بلغ (4.3%)، ثم ارتفعت إلى(8630)مشروع، وبمعدل نمو بلغ(31.3%)، وفي العام 2021 ارتفعت إلى(10559) مشروع، وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.1%)، في حين شهد العام 2022، تراجعت إلى (9530)وبمعدل نمو سالب بلغ(9.7-%)، بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد، بما في ذلك نقص الاستثمارات، التحديات اللوجستية، والتغيرات في السياسة الصناعية الحكومية.

2- جاءت صناعة المنتجات المعدنية وصناعة الأثاث في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع في الصناعة التحويلية، أذ بلغت صناعة المعادن (7971) مشروع، وبمعدل نمو بلغ (15.4%)، في العام 2016، وبلغت صناعة الأثاث (5798) مشروع وبمعدل نمو بلغ (12.3%)، وفي العام 2017 ارتفع عدد المشاريع في صناعة المعادن والأثاث نتيجة للدعم الحكومي المقدم لهذه الصناعات لأهميتها في توفير المنتجات للسوق المحلي وتوفير فرص العمل، وبلغت صناعة المعادن (9377) مشروع، وبمعدل نمو بلغ (17.6%)، وبلغت صناعة الأثاث (6118)مشروع، وبمعدل نمو بلغ (5.5%)، وفي العام 2020 شهدت صناعة المعادن وصناعة الأثاث انخفاضاً في عدد المشاريع، ووصلت إلى (3756 ,5599)، وبمعدل نمو سالب بلغ (31.8-% , 10.2-%)، بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد، بما في ذلك نقص الاستثمارات، التحديات اللوجستية، والتغيرات في الأنظمة والسياسات الصناعية الحكومية.

3- جاءت صناعة الملابس والمنسوجات وصناعة المعادن اللافلزية في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في الصناعة التحويلية، في العام 2016 بلغت صناعة الملابس والمنسوجات (3184) مشروع، وبمعدل نمو بلغ (5.2%)، لترتفع في العام 2017 إلى (3264) مشروع وبمعدل نمو بلغ (1.9%)، وفي العام 2018 شهدت هذه الصناعة تراجع ملحوظاً وبلغت (2912)، وبمعدل نمو سالب بلغ (10.0-%)، وواصلت صناعة الأغذية التباين بين الارتفاع والانخفاض ووصلت إلى (3163) مشروع، وبمعدل نمو بلغ (21.6%)، في الوقت ذاته نلاحظ تباين صناعة المعادن اللافلزية بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وبلغت (2348) مشروع، وبمعدل نمو بلغ

(18.7%)، في العام 2016، و(1841)، وبمعدل نمو سالب بلغ (22.2-%)، و(1642)، وبمعدل نمو (18.1%). انظر جدول (4)(5).

4- في المرتبة الرابعة جاءت صناعة أخرى من حيث الأهمية النسبية في الصناعة التحويلية كصناعة المطاط واللدائن وبلغت (385) مشروع، في العام 2016، وبمعدل نمو بلغ (13.9%) لترتفع بعد ذلك في العام 2021 و 2022 وبلغت (1265-783)، وبمعدل نمو بلغ (42.6%61.6%)، مقابل تراجع مشاريع الصناعة الثقيلة من حيث الأهمية النسبية في الصناعة التحويلية، كصناعة المعدات الكهربائية وصناعة معدات النقل، أذ كانت حصة المعدات الكهربائية (15) مشروع في العام 2015، لترتفع بشكل مستمر وتصل إلى (54) في العام 2020، و (101)، في العام 2022، وبمعدل نمو بلغ (90.6%)، وكانت حصة معدات النقل (13) مشروع في العام 2015، لتواصل الارتفاع تدريجياً وتصل إلى (23) منشأة في العام 2018، ومن ثم تراجعت بشكل ملحوظ إلى (12) منشأة، وبمعدل نمو بلغ (9.1%)، مقارنة بالعام السابق.

جدول(4)أعداد المشاريع الصناعية في حسب فروع الأنشطة الإنتاجية في الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2015-2022)

القطاع - السنة	2015	2016	2017	2018	2020	2021	2022
الأغذية والمشروبات	5506	6301	6572	8630	10444	10559	9530
الملابس والمنسوجات	3028	3184	3246	2921	3547	2602	3163
منتجات الخشب والفلين	169	234	460	269	455	470	1013
منتجات الفحم	28	29	35	40	31	31	36
المواد والمنتجات الكيمائية	21	22	27	23	42	45	54
منتجات المطاط واللدائن	238	385	73	572	549	783	1265
منتجات المعادن اللافلزية	1978	2348	2369	1841	1266	1390	1642
المعدات الكهربائية	15	14	20	47	54	53	101
منتجات المعادن المشكّلة	6905	7971	9377	6237	5599	5658	6954
معدات النقل	13	19	21	23	11	11	12
صُنع الأثاث	5144	5798	6118	5505	3756	3770	3733
الطباعة والاستنساخ	121	146	147	277	677	706	715
المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	6	5	9	10	8	6	7
دبغ وتهيئة الجلود صناعة الحقائب	30	28	27	31	26	28	40

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، أحصاء المنشآت (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، للسنوات (2022-2015)،

جدول(5)معدل النمو السنوي للمشاريع الصناعية حسب فروع الأنشطة الإنتاجية في الصناعية التحويلية في العراق للمدة(2022-2015)

القطاع - السنة	2016	2017	2018	2020	2021	2022
الأغذية والمشروبات	14.4	4.3	31.3	21.0	1.1	-9.7
الملابس والمنسوجات	5.2	1.9	-10.0	21.4	-26.6	21.6
منتجات الخشب والفلين	38.5	96.5	-41.5	69.1	3.3	115.5
منتجات الفحم	3.6	20.7	14.3	-22.5	0	16.1
المواد والمنتجات الكيمائية	4.8	22.7	-14.8	82.6	7.1	20
منتجات المطاط واللدائن	13.9	-3.9	54.6	-4.0	42.6	61.6
منتجات المعادن اللافلزية	18.7	0.9	-22.2	-31.2	9.8	18.1
المعدات الكهربائية	-6.6	42.8	135	14.9	-1.9	90.6
منتجات المعادن المشكّلة	15.4	17.6	-33.4	-10.2	101	22.9
معدات النقل	46.2	10.5	9.5	-52.2	0	9.1
صُنع الأثاث	12.7	5.5	-10.0	-31.8	0.4	-1.0
الطباعة والاستنساخ	20.6	0.7	88.4	144.4	4.3	1.3
المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	-16.7	80	11.1	-20	-99.2	16.7
دبغ وتهيئة الجلود صناعة حقائب	-6.7	-3.6	14.8	-16.1	7.7	42.9

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: جدول (4). سنة 2019) عدم أجراء إحصاء صناعي بسبب الأزمة الصحية

ثانيا: تحليل مؤشر القوى العاملة حسب فروع الأنشطة الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية 2015-2022:

يبين جدول (6) (7) للمدة (2015-2022)، أن فروع الصناعات الخفيفة لعبت دور رئيسياً في تشغيل القوى العاملة، أذ بلغت حصة صناعة الأغذية والمشروبات (44465) ألف عامل في العام 2016، وبمعدل نمو بلغ (5.6%)، مقارنه بالعام السابق، وفي العام 2019 ارتفعت مساهمة هذه الصناعة إلى (49650) ألف عامل، وبمعدل نمو بلغ (11.2%)، وفي العام 2021

ارتفعت إلى (62826)، ألف عامل، وبمعدل نمو بلغ (6.6%)، ثم تراجعت إلى (59038)، ألف عامل، وبمعدل نمو سالب بلغ (6.0-%) في العام 2022، في المقابل بلغت مساهمة صناعة المعادن في التشغيل (24956)، ألف عامل في العام 2016، وبمعدل نمو بلغ (9.7%)، مقارنة بالعام السابق، ثم أخذت بالتباين بين الارتفاع والانخفاض ووصلت إلى (19409)، ألف عامل وبمعدل نمو بلغ (3.4%) في العام 2022 ، وجاءت صناعة المعادن اللافلزية في المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في تشغيل القوى العاملة والتي بلغت (31212)، ألف عامل في العام 2016، و (29330)، ألف عامل في العام 2018، ثم ارتفت إلى (30767) ألف عامل، وبمعدل نمو بلغ (13.1%)، في العام 2021. ومن خلال البيانات نلاحظ تراجع مساهمة صناعة الملابس والمنسوجات في التشغيل خلال المدة (2015-2022)، أذ بلغت (16330 , 16789) في المدة (2017 - 2016) على التوالي، وخلال المدة (2021-2022)، تراجعت إلى (10073 , 10370)، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.9-% , 39.5-%)، من إجمالي القوى العاملة في الصناعة التحويلية، على الرغم من زيادة عدد المشاريع في هذه الصناعة في العام 2022. في المقابل تدني مساهمة الفروع الصناعية الثقيلة في تشغيل القوى العاملة خلال المدة (2015-2022)، أذ مساهمة المعدات الكهربائية في التشغيل (11013 , 11627)، وبمعدل نمو سالب بلغ (5.3-%) خلال المدة (2015-2016)، لتتراجع وبشكل كبير إلى (8067 , 10536)، على التوالي وبمعدل نمو سالب بلغ (23.4-% , 2.5-%) خلال المدة (2021-2022)، في الوقت ذاته شهدت صناعة معدات النقل مساهمات ضعيفة جدا في التشغيل خلال المدة المذكورة وتراوحت ما بين (185) عاملاً في العام 2018 و (194) عاملاً في العام 2019، قبل أن ترتفع إلى (211) عاملاً، وبمعدل نمو بلغ (12.2%) في العام 2022، مقارنة بالعام السابق.

جدول(6)تطور القوى العاملة حسب فروع الأنشطة الإنتاجية في الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2015-2022)

القطاع - السنة	2015	2016	2017	2018	2020	2021	2022
الأغذية والمشروبات	40739	43021	44365	49650	58911	62826	59038
الملابس والمنسوجات	16789	16330	17238	16346	17136	10370	10073
منتجات الخشب والفلين	316	465	1014	708	1473	1560	3056
فحم الكوك والمنتجات النفطية	17814	18501	20095	19518	29790	29291	32953
المواد والمنتجات الكيمائية	10780	9849	9943	9183	6744	6409	9058
منتجات المطاط واللدائن	3254	5037	3643	3722	3114	3316	6916
منتجات المعادن اللافلزية	32841	31212	31997	29330	27202	30767	39499
المعدات الكهربائية	11627	11013	13351	16490	10805	10536	8067
منتجات المعادن المشكّلة	22741	24956	28462	18574	15722	18768	19409
معدات النقل	188	173	185	194	171	188	211
صُنع الأثاث	12745	15808	17049	15771	11159	11501	11551
الطباعة والاستنساخ	1690	1663	1591	1930	2859	2536	2680
المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	188	133	487	541	461	270	364
دبغ وتهيئة الجلود صناعة حقائب	3532	3251	2962	2706	2437	2812	2790

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، أحصاء المنشآت (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، للسنوات (2015-2022)، سنة (2019) عدم أجراء إحصاء صناعي بسبب الأزمة الصحية

جدول(7)معدل النمو السنوي للقوى العاملة حسب فروع الأنشطة الإنتاجية في الصناعة التحويلية في العراق للمدة(2015-2022)

القطاع - السنة	2016	2017	2018	2020	2021	2022
الأغذية والمشروبات	5.6	3.1	11.2	18.7	6.6	-6.0
الملابس والمنسوجات	-2.7	5.6	-5.2	4.8	-39.5	-2.9
منتجات الخشب والفلين	47.2	118.1	-30.2	108.1	5.9	95.9
فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	3.9	0.1	-2.9	52.6	-2.5	12.5
المواد والمنتجات الكيمائية	-8.6	1.0	-7.6	-26.6	-4.9	55.4
منتجات المطاط واللدائن	54.8	-27.7	2.2	-16.3	6.5	108.6
منتجات المعادن اللافلزية	-4.9	2.5	-8.3	-7.3	13.1	28.4
المعدات الكهربائية	-5.3	21.2	23.5	-34.5	-2.5	-23.4
منتجات المعادن المشكّلة	9.7	14.0	-34.7	-15.4	19.4	3.4
معدات النقل	-8.0	6.9	4.9	-11.9	9.9	12.2
صُنع الأثاث	24.0	7.9	-7.5	-29.2	3.1	0.4
الطباعة والاستنساخ	-1.6	-4.3	21.3	48.1	-11.3	5.7
المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	-29.3	266.2	11.1	-14.8	-41.4	34.8
دبغ وتهيئة الجلود صناعة الحقائب	-8.0	-8.9	-8.6	-9.9	15.4	-0.8

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول(6)

بناءً على ما تقدم يمكن القول، هناك ضعف واضح لدور السياسة الصناعية في العراق، وإهمال كامل لبرامج التنمية وتطوير قطاع الصناعة التحويلية وتحفيز النمو والتشغيل في العراق في ظل قطاع النفط هو المتحكم الوحيد بالاقتصاد العراقي بسبب السياسة الاقتصادية والصناعية غير العقلانية التي ركزت على الاستغلال الجائر للثروة النفطية والصناعات الاستخراجية، والموارد العامة لدعم الأنشطة العسكرية والأمنية للنظام السابق، فضلاً عن دفع تعويضات الحروب والديون، لذلك يمثل قطاع الصناعة التحويلية الخيار الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، ورغم أن الاقتصاد العراقي بدأ العمل بالصناعة التحويلية مبكرا إلا أن السياسة الصناعية وأدوات السياسة الاقتصادية الخاطئة التي نفذتها الحكومات السابقة أدت إلى خسارة هذا القطاع للعديد من الفرص ليكون من بين الدول الرائدة في مجال الصناعة التحويلية، ويساهم في النمو والتشغيل، كما أن السياسة الصناعية المبنية على أسس علمية سليمة وصحيحة، تكون قادرة على حل العديد من مشاكل قطاع الصناعة التحويلية، وزيادة مساهمتها في النمو والتشغيل، وتعتبر مشاركة القطاع الصناعي الخاص أمرا حاسما لحشد الجهود وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وخفض الاستيرادات وزيادة الصادرات، ونقل المعرفة التكنولوجية وتوظيفها بشكل صحيح، بالإضافة إلى خلق قيمة مضافة صافية يتم استثمارها في التنمية الاقتصادية.

الاستنتاجات

1- القصور في البنية التحتية، ونقص الكفاءات والخبرات، وضعف القدرة التنافسية هي من أهم التحديات التي تواجه الصناعة التحويلية في العراق، لذلك انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وفروعها في النمو والتشغيل.

2- من خلال مراجعتنا للمساهمات النسبية لقطاع الصناعة التحويلية وفروعها، نلاحظ هيمنة الصناعات الخفيفة على الهيكل الصناعي لقطاع الصناعة التحويلية، مثل (صناعة الأغذية والمشروبات وصناعة الملابس والمنسوجات، وعدد من الأنشطة التجميعية الأخرى)، فضلاً عن هيمنة الصناعات النفطية على الهيكل الصناعي خلال المدة (2004-2022) مما يدل على ضعف عملية التحول الهيكلي.

3- انخفاض مساهمة الفروع الإنتاجية للصناعية التحويلية في الإنتاج وتشغيل القوى العاملة خلال المدة (2015-2022) بعد أن واجه العديد من المشاكل والمعوقات الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية، وفي مقدمتها الافتقار إلى التكنولوجيا المتقدمة، وتدمير البنية الأساسية، واندثار وتقادم الآلات والمعدات الإنتاجية، وضعف السياسة الصناعية بعد العام 2003، وانتشار الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة.

4- وبشكل عام اتضح أن معظم مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية، لم تكن بالمستوى المطلوب، مما أدى إلى ضعف مساهمة هذا القطاع في النمو والتشغيل والتنويع في الاقتصاد العراقي. وعليه يمكن أن نعزو أخفاق هذا القطاع في أداء دوره التنموي والتشغيلي بالإخفاق إلى سوء أدارة القطاع الصناعي في العراق

التوصيات

1. من الضروري زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية، بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية والتقنيات المستخدمة لتعزيز النمو وتشغيل القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية.

2. من الضروري توفير مناخ أمن للاستثمار من خلال الاستقرار الأمني، والسياسي، والقانوني، والاقتصادي، لتشجيع المستثمرين في الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية، توفير الخدمات اللازمة لقطاع الصناعة التحويلية، مثل النقل والاتصالات، علاوة على ذلك تسهيل الحصول على

التراخيص والتصاريح الخاصة بأنشاء المشاريع الصناعية، والمساعدة في توفير المعلومات عن السوق والفرص الاستثمارية.

3. من الضروري الاطلاع على تجارب البلدان الأخرى لتطوير وتحسين قطاع الصناعة التحويلية وتحفيز النمو والتشغيل، وغالبا ما تمتلك الدول الصناعية الحديثة سياسة صناعية واستراتيجيات وتقنيات أثبتت جدواها ويمكن تكييفها مع احتياجات العراق وموارده الطبيعية والبشرية والمالية، ويمكن أن يساعد هذا في تعزيز النمو والتشغيل في هذا القطاع في العراق.

4. دعم البحث والتطوير، وتوفير التمويل، وتنظيم السوق هي من أهم الإجراءات التي يمكن تطبيقها في العراق لتعزيز النمو والتشغيل في الصناعة التحويلية.

5. على المؤسسات البحثية في العراق إجراء دراسات حول دور الصناعة التحويلية في النمو والتشغيل وزيادة فعاليتها، وعلى الحكومة العراقية توفير التمويل اللازم لدعم البحث والتطوير في الصناعة التحويلية.

6. مسح واختيار الصناعات الواعدة في قطاع الصناعة التحويلية، القائمة والمستقبلية، التي يمكن أن تساهم في تحفيز النمو والتشغيل والتنويع الاقتصادي، وكذلك تشخيص وأسناد من يمكن أن يتولاها في القطاعين الخاص والعام.

المصادر REFERENCES

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، أحصاء المنشآت (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، للسنوات (2022-2003)،

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، (2022-2003)

3- محمد، فارس مهدي، (2011)، واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق، مجلة الآداب، جامعة البصرة، العدد 58.

4- فارس، ناجي ساري، (2018)، انخفاض أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الكوفة.

5- شيع، محمد جواد عباس، (2007)، الصناعة التحويلية وأهميتها في العراق، كلية الآداب، جامعة الكوفة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 3.

6- عمارة، أميرة محمد، (2003)، أثر ألازمات الاقتصادية العالمية على الصناعات التحويلية مع تطبيق على الاقتصاد المصري، مؤتمر أزمة السيولة والركود الاقتصادي في مصر، كلية التجارة وإدارة الإعمال، جامعة حلوان.

7- خليل، سلمان محمد، وآخرون، (2021)، تحليل هيكل الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2017-1980)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الثالث، العدد الرابع/ ملحق 1، العراق.

8- المعماري، عبد الغفور حسن كنعان، (2010)، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

9- الديب، محمد محمود إبراهيم، (2008)، الجغرافية الاقتصادية، كلية الآداب، جامعة عين الشمس.

10- التميمي، عباس علي، (1986)، النمو الصناعي في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة الموصل.